Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 47-58

The Phenomenon of Libyan Women Marrying Foreigners and Its Implications for Demographic Identity

Houria Khalifa Mohammed Khalifa *
Department of Sociology, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli, Libya
*Corresponding: khalifa@gmail.com

ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب وتداعياته على الهوية الديموغرافية

حورية خليفة محمد خليفة *
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس، ليبيا

Received: 20-05-2026; Accepted: 05-06-2026; Published: 18-07-2026

Abstract:
This study investigates the phenomenon of Libyan women marrying non-Libyans, analyzing it from a demographic-sociological perspective. As Libya experiences significant socio-political and economic shifts, this form of marriage has evolved from isolated individual cases into a complex social phenomenon. Utilizing Social Identity Theory and Social Exchange Theory, the study explores the drivers behind this trend, including demographic imbalances, the impact of conflict, and changing social values. The research aims to assess the implications of these marriages on Libya's demographic identity, national belonging, and the legal status of offspring. Findings indicate that while the phenomenon remains numerically marginal, its qualitative impact on social structure and national identity is profound. The study concludes by proposing policy recommendations, including legislative reforms to citizenship laws and the establishment of a specialized national framework to manage the integration of mixed-marriage families while preserving social cohesion.

Keywords: Libyan Women, Intermarriage, Demographic Identity, Social Identity, National Belonging.

الملخص
تبحث هذه الدراسة في ظاهرة زواج الليبيات من أجانب، محللة إياها من منظور سوسيولوجي-ديموغرافي. في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها ليبيا، تطور هذا النمط من الزواج من حالات فردية معزولة إلى ظاهرة اجتماعية معقدة. وبالاستناد إلى نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التبادل الاجتماعي، تستكشف الدراسة الدوافع الكامنة وراء هذا التوجه، بما في ذلك الاختلالات الديموغرافية، وتأثيرات النزاعات، وتبدل القيم الاجتماعية. تهدف الدراسة إلى تقييم تداعيات هذه الزيجات على الهوية الديموغرافية لليبيا، والانتماء الوطني، والوضع القانوني للأبناء. تشير النتائج إلى أن الظاهرة، رغم بقائها محدودة من الناحية العددية، إلا أن تأثيرها النوعي على البنية الاجتماعية والهوية الوطنية يعد جوهرياً. تختتم الدراسة بتقديم توصيات سياساتية، تشمل إصلاحات تشريعية لقوانين الجنسية وإنشاء إطار وطني متخصص لإدارة دمج أسر الزيجات المختلطة مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الليبيات، الزواج المختلط، الهوية الديموغرافية، الهوية الاجتماعية، الانتماء الوطني.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة

يُعد الزواج إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع؛ نظراً لدوره المحوري في تنظيم العلاقات الاجتماعية وضمان الاستمرارية الديموغرافية والثقافية للأمم. وفي السياق الليبي، ظل الزواج لفترات طويلة محكوماً باعتبارات اجتماعية وثقافية وقبلية تعكس خصوصية المجتمع الليبي وتركيبته الديموغرافية المتجانسة نسبياً. غير أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من انفتاح على العالم الخارجي، أسهمت في بروز أنماط جديدة من الزواج، من بينها زواج الليبيات من الأجانب .

وقد أثار هذا النمط من الزواج نقاشاً واسعاً داخل المجتمع الليبي؛ لما يحمله من أبعاد اجتماعية وثقافية وقانونية وديموغرافية متشابكة. إذ لا يقتصر أثر زواج الليبيات من أجانب على المستوى الفردي أو الأسري فحسب، بل يمتد ليشمل البنية السكانية للمجتمع من حيث التركيب الديموغرافي، والهوية الوطنية، والانتماء الاجتماعي للأبناء، إضافة إلى انعكاساته على معدلات الخصوبة والهجرة والجنسية .

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على زواج الليبيات من الأجانب من منظور ديموغرافي-سوسيولوجي، من خلال تحليل أسبابه ودوافعه، وتتبع تطوره الزمني، والوقوف على تداعياته الديموغرافية المحتملة على المجتمع الليبي. كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين هذا النوع من الزواج والتحولات الاجتماعية المعاصرة، مع الاستناد إلى الأطر النظرية ذات الصلة، وعلى رأسها "نظرية الهوية الاجتماعية" لفهم كيفية إعادة تشكل الهوية والانتماء في ظل الزواج المختلط .

الإطار المنهجي

1.إشكالية الدراسة

تُعد مؤسسة الزواج إحدى الركائز الأساسية في البناء الاجتماعي؛ إذ تؤدي دوراً محورياً في إعادة إنتاج القيم والمعايير والهوية داخل المجتمع. وفي السياق الليبي، شهدت أنماط الزواج تحولات واضحة في السنوات الأخيرة، من أبرزها تنامي ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب، بوصفها نتاجاً لتغيرات بنيوية عميقة مست البنية الاجتماعية، شملت اختلال التوازن الديموغرافي، وتأثيرات الهجرة والنزاعات، وتبدل الأدوار الاجتماعية، بالإضافة إلى تحولات في منظومة القيم والمعايير التقليدية .

أما من الناحية الديموغرافية، فلا يُنظر إلى زواج الليبيات من الأجانب بوصفه حدثاً اجتماعياً معزولاً، بل كظاهرة مرتبطة بالتغيرات في حجم السكان، وبنيتهم، وحركتهم، وتوزيعهم .وقد تبلورت مشكلة الدراسة لدى الباحثة في السؤال الرئيس: "إلى أي مدى يؤثر زواج الليبيات من الأجانب على الهوية الديموغرافية للمجتمع الليبي؟ وما أبرز التداعيات المترتبة على هذه الظاهرة؟ ."

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ماذا نعني بالهوية الديموغرافية ـــ وما مكوناتها؟

السؤال الثاني: ما العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة؟

السؤال الثالث: ماهي الايجابيات والتحديات والمخاوف على الهوية الديموغرافية؟

السؤال الرابع: كيف نتعامل مع هذه الظاهرة وفقاً للواقع القانوني والتشريعي في ليبيا؟

2.أهداف الدراسة

1. رصد وتحليل حجم واتجاهات ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب من منظور سوسيولوجي وديموغرافي .
2. فهم الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة .
3. معرفة تداعيات هذا الزواج على الهوية الديموغرافية .
4. تحليل الإطار القانوني والمؤسساتي .

3.أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تتمثل في ندرة الدراسات السوسيولوجية-الديموغرافية المتخصصة في زواج الليبيات من الأجانب، ومساهمتها في توسيع استخدام نظرية الهوية الاجتماعية في تفسير الظواهر السكانية، وربط المتغيرات الديموغرافية بالتحليل السوسيولوجي للهوية .

2. **الأهمية المجتمعية:**

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات حول هذه الظاهرة، ومساعدة صناع القرار في وضع سياسات اجتماعية وقانونية تراعي التوازن الديموغرافي والهوية الوطنية من ناحية، وتنظيم قوانين الزواج من الأجانب والجنسية من ناحية أخرى .

4.المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

1. **الزواج اصطلاحاً :**هو رابطة اجتماعية وقانونية معترف بها، تنشأ بين رجل وامرأة، وتحددها منظومة من القيم والأعراف والتشريعات، ويترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة، ويُعد أحد أهم النظم الاجتماعية المنظمة للعلاقات الأسرية والتكاثر السكاني (عبدالمعطي ، 2011) .

المفهوم الإجرائي للزواج :يقصد بالزواج في هذه الدراسة العلاقة الزوجية القائمة بعقد زواج شرعي وقانوني معترف به في الدولة الليبية، والتي تجمع بين رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة مستقرة .

2. **الزواج المختلط:(Intermarriage)**

هو الزواج الذي يتم بين شخصين ينتميان إلى جنسيات أو خلفيات ثقافية وقومية مختلفة، ويشمل في هذا البحث زواج المرأة الليبية من رجل غير ليبي، سواء تم داخل ليبيا أو خارجها (بن عمران ، 2016).

المفهوم الإجرائي للزواج المختلط :يقصد بالزواج المختلط كل زواج شرعي وقانوني يكون أحد طرفيه ليبي الجنسية والطرف الآخر غير ليبي، بصرف النظر عن جنسية الطرف غير الليبي، سواء تم عقد الزواج داخل ليبيا أو خارجها، ويُعد اختلاف الجنسية بين الزوجين المعيار الإجرائي الأساسي لتحديد حالات الزواج المختلط محل الدراسة.

المفهوم الإجرائي لزواج الليبيات من الأجانب:

يقصد به كل حالة زواج موثقة قانونياً أو عرفياً بين امرأة تحمل الجنسية الليبية ورجل لا يحمل الجنسية الليبية، بغض النظر عن جنسيته أو إقامته.

3. **الهوية الديموغرافية:**

يقصد بها الخصائص السكانية التي تميز مجتمعاً معيناً، وتشمل التركيبة العمرية، النوع الاجتماعي، الخصوبة، النمو السكاني، الجنسية، والانتماء الوطني، والتي تتشكل عبر التفاعل بين العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية (عبدالله ، 2018).

4. **التركيبة السكانية:**

في المنظور الديموغرافي الكلاسيكي تدرس التركيبة السكانية كمؤشرات كمية تعكس ديناميات التغير السكاني الناتجة عن الزواج، الخصوبة، والهجرة (عبدالباسط ، 2014).

المفهوم الإجرائي للتركيبة السكانية :يقصد بالتركيبة السكانية في هذه الدراسة التغيرات التي تطرأ على خصائص السكان نتيجة زواج الليبيات من الأجانب، من حيث النمو السكاني، والخصوبة، وتوزيع السكان، والتركيب العمري، وجنسية الأبناء.

5. **التحولات الاجتماعية:**

تفسر في نظرية التحديث كنتيجة للتمدن، والتعليم، والعولمة، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل القيم التقليدية المرتبطة بالزواج والهوية (الخولي، 2014).

6. **الجنسية والانتماء الوطني:**

في نظرية المواطنة الاجتماعية، ينظر إلى الانتماء الوطني باعتباره بناءً اجتماعياً يتأثر بالاندماج والاعتراف القانوني وليس فقط بالنسب أو الأصل(بوخريص ، 2010).

7. **الاندماج الاجتماعي:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هو عملية تفاعل الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، دون تمييز أو إقصاء، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية (العيساوي، 2009).

8. **التداعيات الديموغرافية:**
هي الآثار المترتبة على الظواهر الاجتماعية في البنية السكانية للمجتمع، مثل التغير في معدلات الخصوبة، النمو السكاني، توزيع السكان، والتوازن الديموغرافي. (أبحاث ديموغرافية، 2000).

9. **الأسرة:**
هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تتكون من الزوجين وأبنائهم، وتُعد الإطار الأولي لعملية التنشئة الاجتماعية ونقل القيم والهوية(الخولي، 2010).

10. **المرأة الليبية (إجرائياً):**
هي كل امرأة تحمل الجنسية الليبية، سواء كانت مقيمة داخل ليبيا أو خارجها، ومتزوجة من رجل أجنبي.

11. **المنظور السوسيولوجي:**
هو الإطار التحليلي الذي يفسر الظواهر الاجتماعية من خلال فهم البنى الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، والقيم السائدة، وتأثيرها في سلوك الأفراد والجماعات(الخولي، 2029).

12. **المنظور الديموغرافي:**
هو المدخل العلمي الذي يهتم بدراسة حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم وتغيرهم عبر الزمن، وتحليل العوامل المؤثرة في هذه التغيرات(عبدالله، 2018).

الإطار النظري والمفاهيمي

مدخل:

تعد ظاهرة الزواج من أهم الظواهر الاجتماعية التي تعكس طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمعات. ومع التحولات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها المجتمع الليبي خلال العقود الأخيرة، برزت أنماط زواج جديدة، من بينها زواج الليبيات من الأجانب، باعتبارها ظاهرة مركبة تتداخل فيها أبعاد اجتماعية، قانونية، ثقافية، وديموغرافية، ويكتسب تحليل هذه الظاهرة أهمية خاصة لما لها من انعكاسات مباشرة على الهوية الديموغرافية والانتماء الوطني في سياق مجتمع محافظ .وقبل الخوض في تحليل البعد التاريخي والاجتماعي لزواج الليبيات من الأجانب داخل المجتمع الليبي، لابد من معرفة ظاهرة الزواج المختلط، وعوامله وأبعاده، وآثاره، وتفسير العلاقة بينه وبين الهوية الديموغرافية، وتبيان الواقع القانوني في ليبيا .

1.مفهوم الزواج:

يُعرف الزواج في الأدبيات السوسيولوجية بأنه:

"عقد قانوني واجتماعي وثقافي بين رجل وامرأة، يقوم على التزامات متبادلة، ويهدف إلى تكوين أسرة، وإعادة إنتاج المجتمع والحفاظ على النظام الاجتماعي ."الزواج على هذا النحو يتصف بصفة التعاقدية بين طرفين يسمو بالمجتمع الإنساني وأفراده مرتبة لم تبلغها بقية المخلوقات الحية، يعلو به النوع الإنساني عن مراتب المجتمع الحيواني، ويقفز به من مرحلة الإشباع الغريزي للتزاوج كنزعة عامة يتميز بها كل كائن حي إلى الإشباع الغريزي المنظم بقواعد شرعية دينية وقانونية .

1.1.البعد السوسيولوجي للزواج المختلط :ليس مجرد ارتباط بين شخصين من خلفيات قومية أو إثنية أو دينية مختلفة، بل هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد، إذ يعكس تفاعل عدة عوامل أهمها :

- **الهجرة والعولمة :**حركة تنقل الأفراد من داخل ليبيا وخارجه أدت إلى تداخل اجتماعي أكبر مع جنسيات مختلفة، مما يزيد فرص اللقاء والزواج، كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى زيادة تواصل الثقافات، مما جعل الزواج بين الليبيات والأجانب أكثر شيوعاً .
- **العوامل الثقافية :**الزواج المختلط يمثل نقطة التقاء بين قيم مختلفة، وهو ما يفرض تحديات على التكيف الأسري وتربية الأطفال .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الأبعاد الاجتماعية :**يختبر الزواج المختلط علاقات القوة داخل الأسرة، ويؤثر في القبول المجتمعي والاندماج الاجتماعي، خصوصاً في المجتمعات المحافظة .
- **العوامل الاقتصادية :**وتتمثل في المناطق التي شهدت تغيرات في بنى الأسرة بسبب النزوح أو الحرب .
- **العوامل الشخصية :**نشوء علاقة عاطفية وشريك حياة خارج المحيط التقليدي، أو نتيجة دراسات وسفر(عبدالله، 2018).

1.2.أنواع الزواج المختلط في السياق الليبي:

- **زواج مختلط قومياً) :**مثل الزواج بين ليبية أو ليبي وأحد المنتمين إلى قوميات أو أعراق مختلفة (عربي، أمازيغي، طوارق، تباوي، أو من جنسيات أفريقية وآسيوية وأوروبية)، هذا الاختلاف يشكل عنصراً مؤثراً في العلاقة الزوجية .
- **زواج مختلط دينياً) :**مسلمة مع غير مسلم، مع وجود قيود شرعية).
- **زواج مختلط ثقافياً) :**وهو زواج بين شخصين ينتميان إلى بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة، وهذا ينعكس على أنماط الحياة والتنشئة الاجتماعية والقيم).

2.البعد التاريخي لزواج الليبيات من الأجانب:

إن زواج الليبيات من الأجانب لم يكن ظاهرة تاريخية متجذرة، بل نتاج تحولات سياسية واجتماعية حديثة، يصعب تحديد بداياتها على مستوى الجنسين، إلا أن هناك بعض المؤشرات مثل الهجرات المتعاقبة والتبادل التجاري عبر الموانئ والمدن والمصاهرات لبعض الجماعات الأجنبية التي استقرت في ليبيا سياسياً وعسكرياً، أيضاً سجلات الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية في الفترات الحديثة تشير إلى أن المجتمع الليبي عرف قضية زواج الجنسين من الأجانب عبر مراحل تاريخية مختلفة وهي :

- **المرحلة الأولى ما قبل العشرين :**اتسم المجتمع الليبي قبل القرن العشرين ببنية اجتماعية قبلية ومحافظة، حيث كان الزواج يُنظر إليه باعتباره مؤسسة اجتماعية تُسهم في حفظ النسب والهوية القبلية، تعزيز التحالفات داخل الجماعة، ضمان الاستقرار الاجتماعي. في هذه المرحلة كان الزواج من خارج القبيلة أو المجتمع نادراً جداً، ويُقابل بالرفض الاجتماعي، خاصة بالنسبة للنساء، نظراً لارتباط المرأة رمزياً بـ"شرف القبيلة" واستمراريتها (الصيد، 2023).
- **المرحلة الثانية فترة الاحتلال الإيطالي :(1911-1951)** شهدت هذه المرحلة أولى الاحتكاكات المنظمة بين الليبيين والأجانب (الطليان)، إلا أن الزواج بين الليبيات والإيطاليين ظل محدوداً جداً، وكان العامل الديني عائقاً أساسياً، كما أن سياسة الاستعمار لم تشجع على الزواج، وقد ارتبطت حالات الزواج القليلة جداً بسياقات استثنائية وغالباً ما كانت تقابل بالوصم الاجتماعي .
- **المرحلة الثالثة مرحلة الاستقلال :(1951-1969)** عُرفت ببناء الدولة الليبية الحديثة، حيث استمر الطابع المحافظ للأسرة الليبية، ولم يكن الزواج من الأجانب ظاهرة اجتماعية ملحوظة، وخضع الزواج لتنظيم قانوني يراعي الانتماء الديني والوطني، وظل زواج الليبيات من الأجانب حدثاً فردياً لا يشكل ظاهرة .
- **المرحلة الرابعة مرحلة التحولات السياسية والاجتماعية :(1969-2011)** عُرفت هذه المرحلة بالتحولات المتناقضة: توسع التعليم وابتعاث الطلبة للخارج، انفتاح محدود على الخارج مقابل خطاب وطني محافظ، وتشديد ضمني على الهوية الوطنية. ورغم تزايد فرص الاحتكاك بالأجانب، بقي زواج الليبيات من الأجانب محدوداً، وخاضعاً لرقابة اجتماعية وقانونية غير مباشرة، خاصة فيما يتعلق بالجنسية وحقوق الأبناء (. التقرير السنوي للأحوال الشخصية، 2020).
- **المرحلة الخامسة ما بعد العام 2011م :**تُعد هذه المرحلة الأكثر تأثيراً في بروز الظاهرة، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، الهجرة والنزوح الداخلي والخارجي، اتساع فضاء وسائل التواصل الاجتماعي، وتراجع سلطة الضبط الاجتماعي التقليدي (القبيلة مثلاً) (دراسة اجتماعية، 2008).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- كل ذلك أدى إلى زيادة نسب زواج الليبيات من أجانب، خصوصاً من دول الجوار، وتحول الزواج من كونه نادراً واستثناءً إلى ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة، وبروز إشكاليات ديموغرافية وقانونية مرتبطة بالجنسية والهوية والانتماء (بن عمران، 2016).

وبالرغم من نقص البيانات الرسمية الشاملة، تشير مصادر حكومية وأكاديمية إلى أن ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب قد سجلت أعداداً ملحوظة في السنوات الأخيرة، ويبين الجدول التالي تفاوت الإحصاءات :

المنطقة	عدد الحالات	السنة / الفترة	المصدر	ملاحظات
ليبيا	875	حتى فبراير 2024	وزارة الشؤون الاجتماعية	إجمالي حالات الزواج المختلط الموثقة
ليبيا	آلاف الحالات	تقديري	الجهات الحقوقية	العدد الفعلي قد يكون أكبر
ليبيا	15,000	تقديري	معلومات حكومية	تقدير لعدد الليبيات المتزوجات من أجانب
بنغازي	40	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	عدد الليبيات المتزوجات من أجانب
سبها	25	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	حالات زواج
درنة	20	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	حالات زواج
الواحات	25	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	حالات زواج
طرابلس	181	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	167من عرب و5 من غير العرب
مصراتة	32	2006/2007	دراسة ظواهر الزواج	حالات زواج

يبين الجدول تفاوت الإحصاءات المتعلقة بزواج الليبيات من أجانب بين المصادر المختلفة، وهو ما يؤكد أهمية تطوير آليات التوثيق والإحصاء لضمان دقة البيانات ودعم الدراسات مستقبلياً .

2.أسباب الزواج من الخارج

تعد دراسة أسباب الزواج من الخارج في المجتمع الليبي ضرورة علمية لفهم التحولات الاجتماعية الراهنة؛ وعلى الرغم من تباين الدوافع، يمكن تصنيفها إلى الأطر التالية:

1. **أسباب ذاتية:** جذورها تعود إلى أبعاد اجتماعية ومعاناة نفسية، وخوف من المستقبل بعد تقدم العمر، وتضاؤل فرص الزواج من الداخل؛ وفي هذا الإطار العام للأسباب الذاتية المتعلقة بذات الفرد ومخاوفه من أن يمضي العمر دون تحقيق حلمه في الزواج وتكوين أسرة طالما داعبت أحلامه ومخيلته، فإن فقدان الأمل في الزواج المبكر أو المتأخر نسبياً بالنسبة للمرأة يُعد من أكثر العوامل للقلق والخوف من المستقبل إلى حد كبير للمرأة منه إلى الرجل نفسياً واجتماعياً، ربما لاعتبارات بيولوجية واجتماعية معروفة للجميع، ويأتي متغير التأخر في الزواج من العوامل الأكثر تحفيزاً للأفراد للقبول بالزواج من الخارج للجنسين على حد سواء، خصوصاً الذكور الذين أجبرتهم الظروف المتعددة على الزواج من أجنبيات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **أسباب براجماتية (نفعية):** وهي أسباب تلتقي فيها تحقيق المصالح والرغبات للطرفين، وكل طرف يعتقد أنه مستفيد من ارتباطه بالطرف الآخر، ويعتقد كل منهما أنه استطاع حل ما يعانيه من صعوبات في مجتمعه أو مجتمع الغربة، وعادة ما يكون هذا النمط من الزواج مرتبطاً بتحقيق منافع قد تكون مؤقتة لا تدوم، بالتالي فهذا النمط سيكون هو الآخر مؤقتاً تتوقف استمراريته على تلك الظروف التي أوجدته، وعادة سيكون هذا الزواج بعد تقدم العمر وتضاؤل إمكانية الزواج من الداخل بعد بلوغ سن اليأس لدى المرأة. وهنالك بعض الحالات يلعب فيها العامل المادي دوراً هاماً، خصوصاً عندما يقدم شاب في عقد العشرينيات على الزواج من امرأة تكبره بعشرات السنوات... إلخ (دراسة اجتماعية، 2008).

3. **أسباب ذات جذور اجتماعية:** قد يكون لبعض العائلات التي عادت من المهجر الرغبة في زواج أبنائها ذكوراً وإناثاً من المجتمع الذي استوطنت به لسنوات طويلة قبل عودتهم لاعتبارات اجتماعية، ورغبة الزوجة (عندما تكون أصولها ليست ليبية) في تزويج أبنائها من أبناء أقاربها الذين تفضلهم على الأغراب، وبالمثل بالنسبة لمعظم الأسر الليبية التي ترغب في تزويج أبنائها من أبناء أقاربها الذين عادوا من المهجر أو حتى المقيمين خارج أرض الوطن؛ فمعظم الأسر الليبية في المهجر التي أجبرتها الظروف على التخلي عن جنسيتها، فإن أبناءها سيكونون أجانب وليسوا ليبيين، وبالتالي هم أجانب بحكم القانون الوضعي رغم أنهم ليبيون اجتماعياً.
4. **أسباب أخلاقية:** وهي ذات علاقة بتورط الفتاة أو المرأة الليبية في علاقة جنسية غير شرعية مع الأجنبي، وأفضل الحلول اجتماعياً وقانونياً ــ تفادياً للموقف المحرج اجتماعياً وحفاظاً على مكانة الأسرة ــ الزواج من الأجنبي، فكثير من الحالات تقدم على الزواج من الأجنبي دون علم أهلها وتترك مسألة الاعتراف بزواجها والقبول بالأجنبي صهراً لهم للزمان، فهي تعتقد أنه كفيل بمعالجتها.
5. **أسباب ذات علاقة بالظروف العامة الصحية والاجتماعية وتقدم العمر:** والزواج الخارجي في مثل هذه الحالات ليس زواجاً من أجل الزواج الذي يسعى أحد الطرفين فيه إلى تكوين أسرة، بل الأمر يتعلق بالمؤانسة والرعاية الاجتماعية المتبادلة والتكامل الاجتماعي النفسي ابتعاداً عن دائرة الاغتراب الاجتماعي والقلق النفسي، ومعظم هذه الحالات من كبار السن أو المطلقين أو الأرامل (محمود، 2015).

إن الزواج المختلط هو جزء من بناء الهوية الليبية الجديدة في عالم متغير، إدارته بحكمة تتطلب رؤية تستشرف المستقبل دون أن تنسى الماضي، وتحتضن النوع دون أن تفقد التميز، إذن من هنا يمكننا إيجاد العلاقة بين الهوية الديموغرافية وزواج الليبيات من الأجانب.

1.3. ما هي الهوية الديموغرافية(Demographic) ؟

هي مفهوم مركب يشير إلى الخصائص المميزة والسكانية لمجتمع ما، والتي تساهم في تشكيل وعيه الجماعي وتمييزه عن المجتمعات الأخرى، إنها ليست مجرد أرقام وإحصاءات، بل هي البعد الإنساني والثقافي للتركيبة السكانية(أبو عودة، 2012).

2.3. ما هي المكونات الأساسية للهوية الديموغرافية؟

1. التركيبة السكانية الكمية:
   - الحجم: إجمالي عدد السكان.
   - النمو السكاني: معدلات المواليد والوفيات والهجرة.
   - الهيكل العمري: نسبة الشباب مقابل كبار السن (ما يُعرف بالهرم السكاني).
   - التوزيع الجغرافي: كثافة السكان في المدن مقابل الريف، والتوزيع بين المناطق.
2. الخصائص النوعية (وهي الأكثر ارتباطاً بمفهوم الهوية):
   - التركيب العرقي والإثني: تنوع الجماعات العرقية مثل (الأمازيغ والطوارق والعرب في السياق الليبي) وأحجامها النسبية.
   - التركيب الديني والمذهبي: التوزيع بين المسلمين (سنة/ شيعة)، المسيحيين، وأتباع الديانات الأخرى.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- اللغة واللهجات: اللغات السائدة والمحكية (العربية، الأمازيغية، الطارقية...).
- التركيب القبلي أو العشائري: أهمية الانتماءات القبلية ووزنها الديموغرافي (خاصة في مجتمعات مثل الليبية).
- الجنسية: نسبة المواطنين الأصليين مقابل المقيمين الأجانب (أبو عودة، 2012).

3.3.لماذا تعتبر الهوية الديموغرافية مهمة؟

لأنها:

- أساس التخطيط: تشكل أساس التخطيط لخدمات (التعليم والصحة والسكن) والسياسات الاقتصادية.
- مصدر للاستقرار أو التوتر: يمكن أن تكون التغيرات حادة ومصدراً للتوتر الاجتماعي أو السياسي (مثل تغير النسبة بين الجماعات الإثنية).
- مرآة التغير الاجتماعي: تعكس التحولات الكبيرة في المجتمع (مثل التحضر، انخفاض الخصوبة، الهجرة).
- مرتبطة بالتاريخ والأرض: حيث يرتبط الحاضر بالماضي من خلال استمرارية أو تغير التركيبة السكانية للإقليم.
- مرتبطة بالسياسة: تتحول إلى قوة تصويتية وتؤثر في التمثيل السياسي وتوزيع الثروة والسلطة.

إذا أخذنا ليبيا كمثال للهوية الديموغرافية الليبية التقليدية نجدها تتشكل من:

- أغلبية عربية مع وجود مكونات أمازيغية وتارقية مهمة.
- مجتمع إسلامي سني بالغالبية 100.%
- تركيبة قبلية وعائلية مؤثرة في النسيج الاجتماعي.
- مجتمع فتي (تاريخياً نسبة الشباب عالية) لكن المعدلات تتغير.
- توزيع سكاني غير متوازن، يتمركز على الساحل.

4.3.العلاقة بين الهوية الديموغرافية وزواج الليبيات من الأجانب

زواج الليبيات من الأجانب ظاهرة محدودة النطاق نسبياً في ليبيا مقارنة بدول عربية أخرى (مصر، المغرب، تونس)، كما يمثل أحد عوامل التغيير الديموغرافي، حيث يؤثر مباشرة على مكونات الهوية الديموغرافية الليبية، وإن كان غالباً على المدى الطويل (عبر أجيال) وعلى مستوى الأسرة الفردية قبل أن يكون ظاهرة مجتمعية واسعة، خاصة في ظل التحولات المجتمعية والسياسية التي تشهدها البلاد (السمان، 2012).

1.4.3.الآثار الديموغرافية المباشرة

1. **التغيير في التركيب العرقي والجيني:**

- تنوع الأصول: إدخال أصول عرقية جديدة إلى النسيج الاجتماعي الليبي.
- الخلط الجيني: ولادة أجيال تحمل صفات جينية مختلطة.
- التساؤل عن الهوية العرقية: إشكالية تعريف هوية الأبناء بين الانتماء الليبي والأجنبي.

2. **التأثير على التركيب الديني:**

- شرط الإسلام: يشترط القانون الليبي إسلام الزوج غير المسلم، مما قد يؤدي لتحولات دينية فردية.
- تنوع الممارسات: دخول عادات دينية مختلفة مع الزوج الأجنبي المسلم من ثقافات أخرى.
- تأثير على التربية الدينية: اختلاف أساليب التربية الدينية للأبناء.

3. **التحولات اللغوية والثقافية:**

- تعدد لغوي: انتشار الأسر ثنائية اللغة والثقافة في المجتمع مما يمكن أن يثري الهوية الليبية أو يخلق صراع هويات.
- ثقافة منزلية هجينة: مزج العادات الليبية بالتقاليد الأجنبية.
- انتقال الثقافة: تأثير الثقافة المختلطة على الأقارب والمجتمع المحيط (Tajfel, 1978) .

2.4.3. الآثار الديموغرافية غير المباشرة

1. **الهجرة والاستقرار الجغرافي:**

- نزيف عقلي مؤنث: هجرة الكفاءات النسائية الليبية خاصة إذا كانت متعلمة، مع أزواجهن الأجانب.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- هجرة عكسية محدودة: قلة من الأزواج الأجانب يختارون الاستقرار في ليبيا بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية.
- تركيز في المدن: الظاهرة تتركز في المدن الكبرى (طرابلس، بنغازي) مما يزيد الفجوة الديموغرافية بين الريف والحضر.

2. **الهيكل الأسري والاجتماعي:**

- غير أنماط الأسرة: ظهور أسر ممتدة عابرة للحدود.
- علاقات قرابة دولية: إنشاء صلات عائلية مع مجتمعات أجنبية.
- تحدي الأعراف: اختبار الصلابة الاجتماعية للأعراف التقليدية حول الزواج.

3. **الجنسية والانتماء القانوني:**

- إشكالية جنسية الأبناء: الجدل حول حق الأبناء في الجنسية الليبية (خاصة إذا ولدوا خارج ليبيا) تمثل إشكالية قانونية ووجودية. الأبناء من أم ليبية وأب أجنبي لا يحصلون تلقائياً على الجنسية الليبية، مما قد يخلق فئة من "عديمي الجنسية" أو الحاملين لجنسية أبيهم فقط، مما يؤثر على انتمائهم وحقوقهم.
- حقوق الزوج الأجنبي: محدودية حقوق الإقامة والعمل للزوج في ليبيا.
- توثيق مختلط: صعوبات في التسجيل المدني للأبناء في بعض الحالات.
- زيادة حالات الانفصال والنزاع القضائي في المحاكم حول الإقامة والحضانة.
- تنامي حالات الزواج العرفي أو غير الموثق داخل ليبيا وخارجها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018).

إن أثر زواج الليبيات من الأجانب على الهوية الديموغرافية له تأثير نوعي أكثر منه كمي، حيث يؤثر على التنوع وخصائص المجتمع أكثر من حجمه، كما أن التأثير الكمي بطيء ليكون ملحوظاً على المستوى الوطني، مما يستدعي توجيهاً إيجابياً عبر سياسات حكيمة.

في الواقع الليبي الحالي، تبقى هذه الظاهرة هامشية مقارنة بالتحديات الديموغرافية الجسيمة التي تواجهها البلاد، مثل الهجرة غير الشرعية والنزوح الداخلي والانقسام السياسي. ومع ذلك، فإن النظر لهذه الإشكالية يمثل اعترافاً بحقوق المرأة الليبية واختياراتها، واستشرافاً لمجتمع ليبي منفتح ومعاصر يحافظ على أصالته ويتكيف مع متطلبات العصر.

ففي ضوء نظرية الهوية الاجتماعية والتي تعود جذورها إلى أعمال كل من (هنري تاجفيل وجون تيرنر)، يمكن تفسير زواج الليبيات من الأجانب بوصفه استراتيجية هوياتية ناتجة عن اختلال علاقة الفرد بالجماعة المرجعية، حيث يعكس هذا النمط من الزواج انتقالاً من هوية جمعية مأزومة إلى هوية بديلة أكثر قدرة على توفير الاعتراف والمكانة والأمان الرمزي، وهو ما يفسر امتداد الظاهرة إلى آثار ديموغرافية تمس بنية الهوية الوطنية على المدى المتوسط والبعيد. كما تفترض هذه النظرية بأن الأفراد يعرفون أنفسهم من خلال انتماءاتهم الجماعية (الوطن، القبيلة، الجنسية)، وأيضاً يخلق ازدواجية أو إرباكاً في الانتماء، خاصة لدى الأبناء. هذا وتُعد هذه النظرية أساسية لفهم إشكالية انتماء أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب، وتأثير ذلك على الإحساس بالهوية الوطنية والديموغرافية (وزارة العدل، 2020).

أما نظرية التبادل الاجتماعي والتي تُعد من أهم النظريات استخداماً في تفسير الزواج المختلط، تنظر للعلاقات الزوجية كعملية تبادل منافع (مادية، رمزية، نفسية)، وبأن اتجاه النساء لهذا الزواج يحدث عندما:

- يقل "العائد الاجتماعي" للزواج التقليدي المحلي (بطالة، تأخر سن الزواج، أزمات اقتصادية).
- يقابله "عائد بديل" أعلى من الأجنبي مثل:
  - الاستقرار المادي.
  - الهجرة أو الجنسية.
  - الأمان القانوني.
  - التقدير الاجتماعي أو العاطفي .كل هذا لا يفسر الظاهرة كخروج عن القيم، بل اختيار عقلاني في سياق اختلال الفرص.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4.التداعيات على الهوية الديموغرافية

1.4. الإيجابيات المحتملة:

- تنوع ثقافي: إثراء المجتمع بثقافات وخبرات جديدة.
- تحديث الفكر الاجتماعي: التفاعل مع قيم وممارسات جديدة.
- علاقات دولية: بناء جسور بين ليبيا ودول أخرى.
- في 2022 صدرت قرارات حكومية جديدة تهدف إلى تحسين وضع الأطفال القصر لأمهات ليبيات متزوجات من أجانب، حيث نصت على منحهم حقوقاً أساسية مماثلة للمواطنين (مثل التعليم والرعاية الصحية) حتى لو لم يحصلوا على الجنسية تلقائياً.

2.4.المخاوف والتحديات:

- الهوية الثقافية: مخاوف من تآكل الخصوصية الثقافية الليبية وقد تكون الأسر جسوراً للتفاهم بين الثقافات.
- الهوية الدينية: في حالات الزواج من غير المسلمين.
- قضايا الجنسية: إشكالية منح الجنسية للأبناء والأزواج الأجانب.
- التماسك الاجتماعي: تحديات الاندماج والتكيف المجتمعي للزوج الأجنبي مع العادات الليبية والعائلية الممتدة.
- الهجرة الخارجية: احتمالية هجرة الأسرة للخارج وخسارة الكفاءات.
- تعقيد وإطالة إجراءات التوثيق والحصول على التصاريح الأمنية.
- الضغط والوصم الاجتماعي الذي قد تتعرض له الأسرة.
- لا يحق لهم الحصول على الرقم الوطني (وزارة العدل، 2020).
- اختلاف المذاهب والممارسات الدينية حتى في حال كان الزوج مسلماً.
- غياب سياسة وطنية متكاملة للأسرة الليبية تراعي التحولات الاجتماعية وتربط بين القوانين والواقع.
- ضعف الوعي القانوني لدى النساء حول الإجراءات والآثار المترتبة على الزواج من أجنبي.
- غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة تسجل جميع الحالات وتتابعها إدارياً.

5.الواقع القانوني في ليبيا

1.5 :الإطار القانوني المنظم :ينظم الزواج من الليبيات والأجانب القرار رقم (322) بشأن ضوابط وشروط زواج الليبيين والليبيات من غير الليبيين، إضافة إلى ما نص عليه القانون المدني الليبي، واللائحة الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تشترط الحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية ــ إدارة الشؤون القنصلية قبل إبرام العقد. كما تتقاطع هذه الإجراءات مع أحكام القانون رقم (24) لسنة 2010 بشأن أحكام الجنسية الليبية، الذي يحدد شروط اكتساب الأبناء للجنسية الليبية، والقانون رقم (17) لسنة 1992 بشأن حماية الأسرة والطفل. ورغم هذا الإطار التشريعي فإن التطبيق العملي يعاني من ارتباك كبير وتعدد في الجهات المختصة، مما أدى إلى فوضى قانونية وإدارية، واستغلال بعض الثغرات لإبرام زيجات خارج الإذن القانوني أو دون توثيق رسمي.

الشروط القانونية لزواج الليبية من أجنبي:

- الحصول على تصريح أمني من الجهات المختصة.
- إثبات الإسلام بالنسبة للزوج غير المسلم (شرط أساسي في معظم الحالات).
- تقديم أوراق ثبوتية معتمدة ومترجمة.
- موافقة ولي الأمر في كثير من الأحيان.

2.5.أبرز الثغرات القانونية والإدارية:

- تعدد المرجعيات والاختصاصات: غياب التنسيق بين وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمحاكم الشرعية، والبلديات؛ مما يخلق تضارباً في الإجراءات وصعوبة في المتابعة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- ضعف المتابعة بعد الزواج: إذ لا توجد آلية قانونية تلزم الزوجين بتحديث وضعهما بعد الزواج، أو بإثبات الإقامة المشتركة، مما يجعل كثيراً من الحالات غير خاضعة للرقابة الإدارية.
- إشكالية الجنسية وتسجيل الأبناء: القانون الليبي يمنح الجنسية للأبناء من أب ليبي، لكنه لا يمنحها تلقائياً لأبناء الأم الليبية المتزوجة من أجنبي، مما يخلق حالات من الانعدام القانوني للأطفال، ويعرضهم للحرمان من التعليم والسفر والصحة.
- زواج خارج المنظومة القانونية: بعض العقود تبرم خارج المحاكم أو في بلدان أخرى دون إذن رسمي، وتسجل لاحقاً في سجلات البلديات دون تدقيق مما يشرعن وضعاً مخالفاً للقانون.
- غياب عقوبات رادعة واضحة: على الرغم من وجود قرار المنع، إلا أن العقوبات المقررة على مخالفة الإجراءات ضعيفة وغير مفعلة مما جعل التجاوز أمراً سهلاً.

6. التوصيات والسياسات المقترحة

1.6 :على المستوى القانوني والسياسي :

1. **تطوير قانون الجنسية:**
   - منح الجنسية لأبناء الليبيات بعد بلوغ سن الرشد مع شروط معينة.
   - تسهيل إجراءات الإقامة للزوج الأجنبي
2. **إنشاء إطار تشريعي متوازن:**
   - الحفاظ على الثوابت الدينية مع مراعاة الحقوق الإنسانية.
   - تبسيط إجراءات توثيق الزواج.

2.6.على المستوى الاجتماعي الثقافي

1. **برامج التوعية والتثقيف:**
   - حملات توعية توضح حقوق وواجبات الأسر المختلطة.
   - إبراز النماذج الإيجابية للاندماج الناجح .
2. **دعم البحث العلمي:**
   - تمويل الدراسات الميدانية عن الظاهرة.
   - إنشاء مرصد ديموغرافي لتتبع التحولات.

3.6.على المستوى المؤسسي :

1. **إنشاء إدارة متخصصة:**
   - وحدة لشؤون الزواج المختلط في وزارة الشؤون الاجتماعية.
   - مراكز استشارية للأسر المختلطة.
2. **تطوير الخدمات:**
   - برامج دعم لغوية وثقافية للأزواج الأجانب.
   - خدمات إرشادية لتربية الأبناء في بيئة ثنائية الثقافة.

الخاتمة

ظاهرة زواج الليبيات من الأجانب، رغم محدوديتها الحالية وغياب نظام إحصائي دقيق وتداخل القانون والعادات، تفتح نافذة على تحولات عميقة في المجتمع الليبي بين التمسك بالهوية والانفتاح على العالم.
الهوية الديموغرافية هي النمط السكاني الحي والمتغير الذي يعطي المجتمع شكله البشري المميز. هي ليست ثابتة بل ديناميكية، تتأثر بالولادة والوفاة والهجرة والاختلاط، ولكن تغييراتها الكبيرة يمكن أن تولد تحديات عميقة تتعلق بالانتماء، والسيادة الثقافية، والتوازن الاجتماعي. كما أن آثارها القانونية والاجتماعية والثقافية ملموسة، منها عدم منح الجنسية للأبناء، مما يطرح تحديات لهويتهم الديموغرافية، وتنعكس في إعادة تفاوض حول الانتماء والهوية داخل المجتمع.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن التعامل الرشيد مع هذه الظاهرة لا يكون بالمنع أو التخويف، بل بوضع أطر قانونية عادلة، وسياسات اجتماعية داعمة، وحوار مجتمعي هادف. هذا من شأنه تحويل تحدٍ محتمل إلى فرصة لإثراء النسيج الاجتماعي الليبي وتعزيز مكانته في عالم يتجه نحو المزيد من الترابط والاختلاط البشري.
في النهاية، قوة المجتمعات تقاس بقدرتها على إدارة تنوعها بما يحفظ كرامة أفرادها ويصون مقوماتها الأساسية.

المراجـــع

1. أبو عودة، جمال .(2012) *السكان والتنمية والهوية* .القاهرة: دار الفكر العربي.
2. أبحاث ديموغرافية عن السكان في ليبيا (2000). جهاز الإحصاء الليبي – الأمم المتحدة.
3. بوخريص، عبدالسلام .(2011) *الهوية والانتماء في المجتمع الليبي* .طرابلس: دار الفرجاني.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .(2018) *التقرير الديموغرافي السنوي*.
5. حسن، عبدالباسط .(2014) *علم اجتماع السكان* .الإسكندرية: دار الوفاء.
6. الخولي، سامية .(2010) *علم الاجتماع الأسري* .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
7. الخولي، محمد .(2009) *الأسرة والزواج في المجتمع العربي* .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
8. دراسة اجتماعية حول "ظاهرة الزواج من الخارج لليبيين والليبيات" (2008). أمانة اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية بشعبية المرقب، ليبيا.
9. السمان، محمد عبدالرحمن .(2012) *التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. الصيد، يوسف محمد .(2023) *زواج الليبيات من الأجانب: المشكلات والحلول*.
11. عبدالمعطي، عبدالباسط .(2011) *علم الاجتماع الأسري* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
12. عبدالله، فاطمة (2018). الهوية الديموغرافية في ليبيا: التحديات والفرص .*مجلة الدراسات الليبية*.
13. العيساوي، فاطمة .(2015) *الأسرة العربية في ظل العولمة* .عمان: دار المسيرة.
14. قانون الجنسية الليبية وتعديلاته.
15. محمود، حسن .(2015) *الديموغرافيا الاجتماعية* .عمان: دار المسيرة.
16. محمد، بن عمران (2016). الزواج المختلط في المجتمعات العربية: الأبعاد الاجتماعية والقانونية .*مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، .(3)
17. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الليبية .(2020) *التقرير السنوي للأحوال الشخصية*.
18. وزارة العدل الليبية .(2020) *الإحصائيات القضائية للأحوال الشخصية*.
19. Tajfel, H. (1978). *Differentiation Between Social Groups*. London: Academic Press.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).